الهويدي ينسحب من عالي امتثالاً لموقف العلماء

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ أعلن مترشح الدائرة الثانية من المحافظة الوسطى (عالي وسلماباد) الشيخ علي الهويدي قراره عدم الترشح للانتخابات النيابية المقبلة مستقلا، وأنه سيدعم مرشح جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، وبين في الوقت ذاته استغرابه لمن يدعي عليه أنه قرر الترشح مستقلا.

واقر الهويدي بأن الضغوط مورست عليه للترشح كما مورست على «الوفاق» وأمينها العام في لقاءات ورسائل كثيرة أرسلت للأمانة ولـ «شورى الوفاق» لقبول ترشيحه عن الجمعية، مؤكداً أنه بعد صدور بيان المجلس الإسلامي العلمائي الأخير اتخذ موقفا قاطعا ومعه الدافعون به للترشح للمجلس النيابي القادم بأن يدعموا مرشح «الوفاق»، وذلك دعما للموقف العلمائي ورأيه بشأن الانتخابات من اجل الحفاظ على وحدة الموقف والكلمة، مبينا في الوقت نفسه قناعته بأن المترشحين بشكل مستقل لا ينبغي تخوينهم أو إخراجهم عن التيار العلمائي، إذ إن الضرب على هذا الوتر حتما سيضعف وحدة الصف.

وقال الهويدي إنه سيدفع الناخبين للتصويت لمرشح الجمعية السيد عبدالله العالي، مشيرا إلى أن شخصيات وفاقية رفيعة أجرت اتصالات مكثفة معه ووعدته بدراسة طبيعة الدائرة، لكن الجمعية أخذت قرارها بترشيح شخص آخر.

وبخروج الهويدي من سباق الترشح فإن المنافسة ستنحصر بشكل رئيسي بين مرشح الوفاق السيد عبدالله العالي وعضو الكتلة الوطنية النائب عبدالنبي سلمان.

القعود متفائلة بفوز امرأتين في الانتخابات النيابية

■ الوسط - فرح العوض

□ توقعت المترشحة عن الدائرة السادسة في المحافظة الجنوبية نيابياً لطيفة القعود أن تفوز مترشحتان على الأقل في الانتخابات النيابية التي ستعقد في 25 من الشهر المقبل.

وقالت القعود: «إنني متفائلة بفوز امرأتين على الأقل للمجلس النيابي المقبل، وخصوصاً أن المرأة البحرينية دخلت في كل الميادين، وأصبحت سفيرة ووزيرة، فلا أرى مانعاً من وصولها إلى مجلس النواب، أو المجالس البلدية».

ولفتت القعود إلى أنها سجلت ضمن المترشحين منذ اليوم الأول للتسجيل، ورأت أن إجراءات التسجيل في المحافظة الجنوبية كانت سهلة وطبيعية، عازية ذلك إلى قلة عدد المترشحين في المحافظة».

وقالت القعود: «ترشحت مستقلة في انتخابات 2002، وأترشح هذه المرة أيضاً مستقلة»، مشيرة إلى «انني لم أشارك في برنامج التمكين السياسي للمجلس الأعلى للمرأة لأن البرنامج قدم للمترشحات اللائي قد لا يمتلكن الخبرة أو لم يمارسن العملية الانتخابية، إذ إن البرنامج سيساعدهن في أمور عدة، في حين أنني خضت هذه التجربة، ونزلت إلى الجانب العملي، وتكونت لدي الخبرة المتراكمة»، منوهة إلى «انني شاركت في البرنامج من خلال استعراضي لتجربتي».

وعن برنامجها الانتخابي قالت القعود: «انتهيت من إعداد جزء كبير من برنامجي الانتخابي، وسأعلن عنه في الأيام القليلة المقبلة»، مضيفة «حاولت أن أجعله برنامجاً شاملاً، إذ إنني سأركز فيه على قضايا عدة كالإصلاح الإداري والفساد المالي، ومحاور أخرى تتعلق بالمرأة والشباب والبطالة والجانب الاقتصادي والسكن والبيئة»، مؤكدة «انني من الداعمين إلى المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد، الأمر الذي جعلني أخوض تجربة الانتخابات الآن، وقبل 4 سنوات».

«المستقبل النسائية» تنفذ برنامجاً عن المشاركة في الانتخابات

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

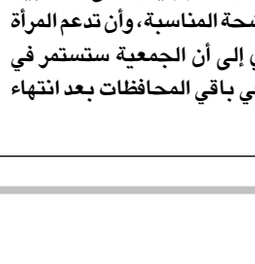

□ قالت رئيسة جمعية المستقبل النسائية بشرى الهندي إن «الجمعية بدأت في تنفيذ برنامجها التوعوي عن مشاركة النساء في الانتخابات، وبدأت الجمعية تطبيقه في محافظة المحرق الأسبوع الماضي، مقدمة فيها أول محاضرة». إذ قدمت الهندي المحاضرة لنساء المحافظة في مأتم البنائيين، في حين لاقت قبولاً وتفاعلاً كبيرين من قبل نساء المحرق.

وأكدت الهندي في المحاضرة على محاور عدة منها أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة، والتي أشارت فيها إلى أهمية مشاركتها سواء من خلال الترشح أو الانتخاب، وخصوصاً في حال الانتخاب، إذ إنها تعتبر جزءاً مهماً من المجتمع، وتحتل فيه نسبة كبيرة»، معتبرة أصوات النساء كالرجال أمانة لابد أن تعي المرأة لمن تمنحها، من المترشحين الأكفاء، وذلك لضمان مستقبلها ومستقل أبنائها والأجيال القادمة.

وأضافت الهندي أن «من بين المحاور التي تطرقت إليها أيضاً دور المرأة في نجاح الناخب أو فشله»، موضحة أنه «بمشاركة المرأة في التصويت ستجعل المترشح الكفء يصل، وبعدم مشاركتها قد تجعل المترشح غير الكفء الذي لا يستحق الفوز أن يصل، الأمر الذي سيعود سلباً على المجتمع». ولم تر الهندي فرقاً بين ترشح المرأة أو الرجل للانتخابات المقبلة، مؤكدة أن «القرار يعود إلى الناخبين والناخبات في اختيار المترشحة المناسبة، وأن تدعم المرأة الكفء فقط». ولفتت الهندي إلى أن الجمعية ستستمر في تقديم سلسلة المحاضرات في باقي المحافظات بعد انتهاء شهر رمضان المبارك.

إعلان قبول 110 مترشحين من أصل 111

«لجنة الانتخابات» تتراجع وتعلن أسماء المترشحين المقبولين

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ أسفر اجتماع عقد أمس بين قضاة اللجنة العليا والقضاة رؤساء اللجان الإشرافية عن اتفاق الجميع على أنه ومن قبيل الشفافية أن يتم الإعلان عمن سيدرج اسمه في كشوف المرشحين ابتداء ممن تقدم بطلبه للترشيح، وذلك بعد أن تتم دراسة الطلب خلال المدة اللازمة لذلك، وبعد التأكد من استيفاء الطلب لكل الشروط القانونية مع التنويه على بعض المرشحين لكل دائرة انتخابية ستعرض بعد قفل باب الترشيح وذلك لمدة ثلاثة أيام طبقاً للمادة 13 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، ولكل من تقدم للترشيح ولم يرد اسمه في الكشف أن يتقدم بطلب للجنة الإشرافية لإدراج اسمه ضمن المرشحين أو الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين خلال مدة العرض، ولكل من رفعت اللجنة طلبه أو اعتراضه الطعن أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار، وتفصل المحكمة في هذا الطعن خلال مدة سبعة أيام وستعرض الكشوف النهائية بأسماء المرشحين في مقر كل دائرة انتخابية بعد فوات ميعاد الطعن أو صدور الأحكام في الطعون المقدمة.

يذكر أن المترشحين الـ 110 المقبولين من ضمن 111 مترشحاً في الليلة الأولى، إذ رفض أحد المترشحين.

من جانبهم أعلن رؤساء اللجان الإشرافية أنه بالنسبة الى المتقدمين بطلبات الترشيح في اليوم الأول فإنه سيدرج في الكشف الابتدائي للمترشحين الواردة أسماؤهم تبعاً للآتي

محافظة العاصمة

عبدالحكيم إبراهيم محمد الشمري، السيد جميل كاظم حسن محمد، عادل عبدالرحمن محمد العسومي، السيد عدنان صادق جعفر العلوي، خليل إبراهيم خليل سوار، حسن عيد راشد بوخماس، جمعه علي عبدالله الجفيري، خليل إبراهيم سلمان المرزوق، شهزلان عبدالحسن حسن خميس، رياض علي محمد ضيف، إبراهيم شريف السيد عبدالرحيم موسى، يوسف أحمد حسن مرهون، جاسم عبدالله عاشور الستراوي، عيسى حسن عبدالرسول بن رجب، عبدالرحمن راشد عبدالرحمن بومجيد، سمير عبدالله عيسى الحداد، علي سالم عبدعلي العريض، عبدالعزيز حبيل عبدالنبي الغتم، جميلة منصور جاسم السماك، ضوية السيد شرف العلوي، علي حسين عيسى علي، أحمد عبدالعزيز أحمد الماضي، جاسم أحمد حسن المؤمن، عبدالهادي أحمد عيسى مرهون، سعدي محمد عبدالله علي، عبدالله جعفر أحمد العالي، إبراهيم السيد علي كمال الدين، محمد سعيد صالح جاسم العرادي.

محافظة المحرق

أحمد محمود عبدالرحيم السعيدي، غانم فضل غانم البوعينين، عبدالله عبدالرحمن يوسف هاشم ناصر الشيخ عبدالله ناصر الفضاله، بدر سلطان علي الحمادي، عثمان محمد شريف الريس، عباس علي حسين المعلم، حمزة علي جاسم كاظم، سمير عبدالله مجرن الكواري، أيوب علي أمر الله حسن، فيصل علي إبراهيم العيناتي، سامي علي حسن قمبر، راشد عبدالرحمن محمد عبدالرحمن، صلاح محمد علي آل جلاهمة، عيسى أحمد أبوالفتح علي، عبدالرحمن محمد عبدالله النعيمي، زهراء محمد محمد حاجي مرادي، أحمد سند خليفة البنعلي، محمد عبدالله علي فخرو، علي أحمد عبدالله علي، إبراهيم محمد إبراهيم بوصندل، هدى عيسى أحمد المطاوعة، بدرية مهنا عبدالله المسلماني، عادل عبدالرحمن جاسم المعاودة، يحيى علي عباس مجدمي.

المحافظة الوسطى

السيد حيدر حسن علي حسن، عبدعلي محمد حسن، صلاح علي محمد عبدالرحمن، خالد أحمد الشيخ محمد المهزع، عبدالنبي سلمان أحمد ناصر، إبراهيم محمد إبراهيم الحادي، موسى غلوم علي الانصاري، عبداللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، علي محمد حسين محمد، أمل عبدالرحمن علي الجودر، أحمد حسين إبراهيم عباس، السيد عبدالله مجيد إبراهيم العالي، محمد عبدالله عبدالله آل عباس، حمد أحمد حسين الهرمي، الشيخ سلمان صقر أحمد آل خليفة، مهدي عيسى مهدي أبوذيب، صفية علي محمد بوعلاي، جلال فيروز غلوم فيروز، منيرة أحمد يوسف فخرو، باسم حسن عبدالله المحميد، محمد عبدالله عبدالله آل عباس، حسن عبدالله عبدالكريم المير، خالد حسين أحمد بوهزاع، حسين مهدي علي حسين، عارف أحمد محمد الجسمي، عارف عبدالرحمن قمبر العمر.

المحافظة الشمالية

جاسم حسين علي غلوم، حسن جعفر كاظم حسن، يوسف زين العابدين محمد زينل، علي خميس محمد فردان، أنور يوسف عبدالله عبدالله، علي سلمان أحمد سلمان، محمد جميل عبدالأمير الجمري، عبدالعزيز عبدالله محمد الموسى، علي عبدالله عبدالنبي الأيوبي، عبدالحسين أحمد كاظم المتغوي، السيد عمران علي عمران علي، فاطمة علي إبراهيم علي، محمد خالد إبراهيم محمد، جواد فيروز غلوم فيروز، حسن علي محمد جمعه، جاسم حسن يوسف عبدالعال، جمال داوود سلمان أحمد.

المحافظة الجنوبية

لطيفة محمد أحمد القعود، محمد إبراهيم محمد الكعبي، سند إبراهيم سند الفضالة، خميس حمد محمد الرميحي، ناصر محمد خالد الغرير، عبدالله خلف راشد الدوسري، عبدالحافظ محمد خليل المبيضين، عواد محمد أحمد الصالح، سامي محسن محمد البحيري، عبدالله علي جابر حويل، حمد خليل إبراهيم المهندي، مريم أحمد خليفة الرويعي، محي الدين محمود محي الدين خان.

«التجمع الدستوري» و«الشورى الإسلامية» تعلنان قائمتهما الموحدة

■ المحرق - الوسط

□ أعلنت جمعيتا التجمع الوطني الدستوري وجمعية الشورى الإسلامية في اجتماع تنسيقي خاص بمرشحي الجمعيتين للمجلس النيابي والمجالس البلدية خوض الانتخابات بقائمة موحدة تضم عدداً من المترشحين على النحو الآتي، للمجلس النيابي: بدرية مهنا المسلماني، الدائرة الثانية من محافظة المحرق، الشيخ عبدالرحيم آل محمود، الدائرة الثامنة من محافظة الوسطى. أما القائمة الموحدة للمجالس البلدية، فهي على النحو الآتي: مبارك محمد مبارك عبدالملك، الدائرة الثالثة من محافظة المحرق، عبدالعزيز أحمد الخاجة، الدائرة الأولى من محافظة العاصمة، كمال سعد علي سلطان، الدائرة السادسة من المحافظة الشمالية، مصلح عبود العنزي، الدائرة الثامنة من محافظة الشمالية، ومحمد يوسف محمد الكعبي، الدائرة الرابعة من المحافظة الجنوبية. كما اتفقت الجمعيتان على دعم عدد من المستقلين للمجلس النيابي والمجالس البلدية. إضافة الى التنسيق مع عدد من الجمعيات السياسية بشأن المرشحين للمجلس النيابي والمجالس البلدية.

طالب «الشفافية» بإعلان معايير اختيار الجمعيات المراقبة

«الجودة» تتمسك بحقها في عضوية «أهلية مراقبة الانتخابات»

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

خالد بومطيع

□ أعلن نائب رئيس جمعية البحرين للجودة خالد بومطيع تمسك جمعيته بحقها «المطلق في المشاركة باللجنة الأهلية للمراقبة»، مؤكداً أنها «ترى أن من واجبها الوطني المشاركة في مراقبة الانتخابات»، كما أوضح أن العلاقة والأحقية تنبع من أهمية ايلاء مهمة وضع معايير جودة الانتخابات والتدقيق الاحصائي في الأصوات وتقييم دقة وسرعة العملية الانتخابية وتعزيز كفاءتها.

واستغرب بومطيع تصريحات كل من رئيس جمعية الشفافية جاسم العجمي ونائب الامين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي التي ترفض مشاركة جمعية الجودة في أعمال اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات، مشككاً في ذلك الإصرار، متحفظاً على محاولات احتكار «مراقبة الانتخابات النيابية والبلدية».

وقال بومطيع «نستغرب كما يستغرب جميع المعنيين ان تلتف جمعية الشفافية على مبادئ الشفافية التي تدعيها، بل وتلتف جمعية حقوق الإنسان على حقوق أصلية للجمعيات الأهلية ينبغي لها ان تمارسها بشكل بديهي»، موضحاً أن جمعيته التي تضم خبرات أكاديمية ومهنية وطنية وتعد الأولى من نوعها في المنطقة ولها تواصل إقليمي ودولي مع جمعيات ومؤسسات الجودة، قدمت رؤاها بخصوص مهمات اللجنة الأهلية للمراقبة إلى اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات وأكدت في رؤاها ضرورة ان تتمتع اللجنة الأهلية باستقلالية تامة تمكنها من أداء واجباتها بكل أمانة وحيادية، فضلا عن تأكيد الجودة على إشراك الجمعيات الأهلية ذات الاختصاص المهني في مراقبة مختلف فعاليات ومراحل العملية الانتخابية، فضلا عن تأكيدان تتكون اللجنة العليا لمراقبة سلامة الانتخابات من 9 إلى 11 جمعية من المشهود لها بالنزاهة والحيادية وتتخذ قراراتها بالإجماع أو غالبية الأعضاء، وتتمتع اللجنة بتقديم التجاوزات والمخالفات في حينها إلى لجنة الإشراف على سلامة الانتخابات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتقديسهم تقارير المتابعة اليومية والرصد إلى الإعلام المحلي والدولي.

واستنكر بومطيع تهديدات الشفافية وحقوق الإنسان بالانسحاب من اللجنة الأهلية للمراقبة «إذا لم يتم إقرار مطالبها بالاستحواذ وإقصاء الآخرين في مراقبة الانتخابات»، على حد تعبيره، قائلا: «إن جميع الجمعيات المرشحة لعضوية اللجنة الأهلية تم اختيارها من قبل جهة رسمية مخولة وهي وزارة العدل، فعلى أي أساس تحتكر جمعية الشفافية تحديد صلاحيات الجمعيات المشاركة والاختيار ليست جمعية الشفافية إلا واحدة من الجمعيات الأهلية المرشحة ذات الاختصاص، وهي لا تملك الحق لا في اختيار الجمعيات المشاركة ولا احتكار المراقبة لا قانونا ولا عرفا».

وبخصوص تصريحات رئيس الشفافية عن وضع معايير الجمعيات المراقبة تساءل بومطيع: «ما المعايير والأسس التي اعتمدتها جمعية الشفافية لتصنيف الجمعيات على تروريكا أو غونغو؟ وعلى أية مرجعية علمية أو أكاديمية محترفة ومعتمدة استند الأستاذ؟ وكيف تمتنع جمعية الشفافية عن ان تكون شفافة في اعلان تلك المعايير؟ ومن اوكل إلى رئيس جمعية الشفافية حق القيام والإنابة عن جميع مؤسسات المجتمع الأهلي ذات الاختصاص بمراقبة الانتخابات واحتكار حق اختيار الجمعيات أو رفضها؟ وبأي مرجعية أو آلية متعارف عليها أو معلنة تم ذلك؟».

وتعليقا على تصريحات نائب الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي التي قال فيها انه: تم اختيار 200 مراقب وتم تدريبهم لمراقبة الانتخابات وباشروا أعمالهم، قال بومطيع: «على أي أساس تم اختيار هؤلاء المراقبين وما أسماؤهم وما خبراتهم، وهل المراقبة لانتخابات اليمن التي اعتمد عليها الدرازي كمرجعية لخبرة المراقبة تعتبر خبرات متراكمة وكبيرة كما وصفها الدرازي؟»، مردفا «من حق مؤسسات المجتمع المدني الأهلية ان تتساءل بل وتطمئن إلى الخبرة التي يدعيها الدرازي عند هؤلاء المتدربين، كما من حق مؤسسات المجتمع إن تعرف من الذي قام بتدريبهم وعلى اي اساس تم ذلك التدريب، ولماذا لم تدع الجمعيات المعنية الاخرى إلى ترشيح بعض اعضائها ليتم تدريبهم مثل أعضاء الجمعيات الأخرى أسوة بال200 مراقب».

الادرج ينسحب من النعيم لعدم تشتيت الأصوات

■ الوسط - حيدر محمد

الشيخ عبدالمجيد الأدرج

□ أعلن مرشح الدائرة الثالثة من محافظة العاصمة (النعيم والمنامة) الشيخ عبد المجيد الادرج انسحابه من سباق الترشح للانتخابات النيابية المقبلة، وقال الادرج في تصريح لـ «الوسط» «انه يتمنى أن يطلق السيد عبدالله الغريفي بحكم مكانته الأبوية في المنطقة مبادرة لجمع المرشحين والاتفاق على المرشح الأصلح حتى نتمكن من إيصال سفينة الانتخابات في هذه الدائرة إلى برالأمان.

وأضاف الادرج قائلا: «كان دخولي معترك الانتخابات من اجل أن يكون هناك خيط توافقي بين جميع الجمعيات المتحالفة حتى يثبت التحالف للجماهيران التحالف هو حقيقي وله قابلية الانجاز، لأن جميع الجمعيات المتحالفة كما يبدو لها برنامج متقارب في السعي لتحقيق ثمرات حقيقية من مشروع المشاركة مثل تكريس دولة القانون والمؤسسات والحد من التميز الطائفي والسياسي». وأوضح الادرج أنه « بعد المشاورات مع الأهالي، انسحبت من اجل الوحدة وإيصال رسالة إلى الجمعيات بالا يضيعوا هذه الدائرة، فلو كانوا متوحدين على شخصية فيما بينهم قبل هذه المرحلة لسجل التاريخ لنا موقفا مشرفا للأجيال المقبلة، وأدعو بعض المرشحين أيضا أن يختاروا الطريق الأصلح حتى لو أتى ذلك عن طريق انسحابهم حتى نحصل على شخصية (القوي الأمين)». وزاد الادرج قائلا: «أليس من حق الجمهور أن يتساءل: أين موقع التحالف، تحالفوا على أن يدخلوا قبة البرلمان من دون تحالف، والدليل هي الدائرة الثالثة التي لم تصل الجمعيات على قرار لجمع شمل أصوات الناخبين في هذه الدائرة (...) ألم يقل البعض ان دخولي سيشتت الاصوات، ولكن دخول الجمعيات يعتبر تشتيتا للأصوات أيضا، وكيف ننشد الوحدة والتلاحم ونحن نقف في وجهها عمليا؟». وأكد الادرج أنه سيكون حاضرا في الساحة وسيخدم الناس من أي موقع كان «حملت على عاتقي رسالة الجمعيات ببرامجها المتنوعة فضلا عن برنامجي الخاص، والمصلحة تقتضي أن يجرب هذا الخيار في الدوائر الأخرى، واشكر للكثيرين الذين أيدوا فكرة الاعتدال التي طرحتها».

في بيان ذكرى تأسيس هيئة الاتحاد الوطني

«وعد» تدعو للتصويت للمترشحين الأكفاء والتصدي للطائفيين

■ أم الحصم - جمعية وعد

□ دعت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) جميع المواطنين إلى الوحدة الوطنية، والتصدي لكل التيارات الطائفية والعرقية، داعية المواطنين إلى ألا يصوتوا إلا للمترشحين «الأكفاء الذين يدافعون عن المصالح الحقيقية لشعب البحرين، والرافضين لكل السياسات الطائفية والتمييزية بين أبناء الوطن الواحد».

وفي ظل انتظار الانتخابات النيابية والبلدية الثانية وما يعانيه البلد من واقع الانقسام الطائفي، أشارت جمعية وعد. في بيان صدر عنها أمس بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسي لهيئة الاتحاد الوطني الذي ضم نخبة كبيرة من أبناء البحرين في مأتم بن خميس في السنابس، معلنين رفضهم للسياسة الاستعمارية التي قادها المستشار البريطاني، تشارلز بلغريف، لتمزيق شعب البحرين ضمن سياسة «فرق تسد» الاستعمارية الشهيرة. إلى أن «المهمات العاجلة أمام القوى السياسية الحريصة على الوطن والمواطنين هي التصدي لجميع المؤامرات التي تستهدف النيل من الوحدة الوطنية، والتي تمعن في شق الصف الوطني والدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية التي تعاني من تدني الخدمات، والديون المتراكمة على الغالبية من المواطنين، وازدياد الأعداد في طابور الراغبين في بيت كريم وراتب يتناسب والصعود الكبير في مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة العاطلين عن العمل في الوقت الذي تتزايد المشروعات الإنشائية التي لا تستفيد منها إلا شريحة اجتماعية محدودة تجلب العمالة الأجنبية وتخلق المزيد من الازمات للمواطنين».

وأشادت الجمعية في بيانها بالتاريخ النضالي لشعب البحرين الذي قدم الكثير من الشهداء والمعتقلين والمنفيين، وأمكن به تحقيق بعض المطالب السياسية وأبرزها الانفراج السياسي الذي نعيشه حالياً، والسماح للقوى السياسية بالعمل العلني، وتحقيق طموحات الطبقة العاملة في تشكيل نقابات واتحاد عام لنقابات عمال البحرين، والاتحاد النسائي البحريني، وتأسيس الكثير من الجمعيات المهتمة بالشأن العام في البلاد.

ولفت بيان وعد إلى أن «مطلب المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار لايزال من المطالب الأساسية التي لم تتمكن من تحقيقها» إلى الآن.